الخطـة الإداريـة لمتنـزه العقبــة البحـري

زمن الخطة : 2014 – 2018

UNDP
Empowered lives.
Resilient nations.

سلطـة منطقـة
العقبة
الإقتصادية الخاصة

gef

سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

الخطة الإدارية لمتنزه العقبة البحري

2014

زمن الخطة : 2014 – 2018

قام بإعداد هذه الخطة لصالح مشروع حماية البيئة الساحلية والتنوع الحيوي البحري في العقبة الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.

فريق العمل: الدكتور نضال العوران (مدير المشروع) وعبدالله أبو عوالي (مدير متنزه العقبة البحري).

الفريق الاستشاري: السيد نشأت حميدان/ الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.

مشروع حماية البيئة الساحلية والتنوع الحيوي البحري في العقبة

هو أحد المشاريع المنفذة من قبل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء (UNDP) وممولة من قبل مرفق البيئة العالمي (GEF)، ويهدف هذا المشروع إلى تحديد ماهية وكيفية حماية التنوع الحيوي البحري من أجل تعزيز إدارة أكثر فاعلية للمناطق الساحلية في منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة.

حقوق الطبع والنشر © 2014
كافة الحقوق محفوظة لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام لاسترجاع المعلومات، أو نقله بأية صورة أو بأية وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالنسخ الضوئي أو التسجيل على أشرطة أو خلاف ذلك، دون الحصول على إذن مسبق.

إن الآراء الواردة في هذه الوثيقة تمثل وجهة نظر فريق الدراسة والمستشارين المستقلين الذين تم تعيينهم، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المحتويات

الملخص التنفيذي 5

مقدمة 6

الباب الأول: وصف الموقع 8

1.1-المعلومات البيئية اللاحيوية 9

1.1.1- طبوغرافية الأرض 9

2.1.1- المناخ 9

3.1.1- الرياح والأمواج 10

4.1.1- درجة حرارة وملوحة المياه 10

5.1.1- حالات المد والجزر 10

6.1.1 التيارات 10

2.1 المعلومات البيئية البحرية 11

3.1-استخدامات الموقع 12

1.3.1-التنزه على الشاطئ، السباحة والسباحة بواسطة القصبة (السنوركل): 12

2.3.1- الغوص تحت الماء (السكوبا) 12

3.3.1- صيد الأسماك 13

4.3.1- قوارب القاع الزجاجي والصغيرة 14

5.3.1- قوارب النزهة والترفيه 15

6.3.1- البحث العلمي 15

الباب الثاني: العوامل المؤثرة على الإدارة 16

1.2- الاستثمار السياحي على أرض الشاطئ وحجز مساحة من البحر 16

2.2- الموقع الأمني الحساس بين حدود الدول المجاورة 16

3.2- محدودية الصلاحيات الإدارية لإدارة المحمية 16

4.2- غياب خطة إدارة الزوار 16

5.2- زيادة الضغط على المتنزه البحري من قبل الأنشطة المختلفة مقارنةً مع بقية المنطقة الساحلية 17

6.2- عدم تفعيل دور لجنة المتنزه البحري بشكل فاعل 17

7.2- تبدل الرؤية لدور المتنزه من وقت لآخر 17

الباب الثالث: الأهداف والمخرجات 18

الباب الرابع : خطة العمل الخمسية (المقترحة) 22

الملاحق 35

الملحق الأول 35

الملحق الثاني: 37
الملحق الثالث: 43

الملخص التنفيذي

هذه هي الخطة الثالثة لمتنزه العقبة البحري والتي تم إعدادها بالتشارك مع طيف واسع من أصحاب العلاقة من خلال جلستين تشاوريتين ضمن كل الجهات ذات العلاقة (المتأثرين أو المؤثرين). وقد تناولت الخطة بعد التعرض لما تم إنجازه في الخطتين السابقتين، وعرض ما هو متوفر من معلومات حيوية وفيزيائية عن الموقع، العوامل المؤثرة في إدارة المتنزه، والتي أثرت إيجاباً أو سلباً على عمله، وكان من أهمها الاستثمار السياحي في حدود المتنزه والموقع الأمني الحساس، والترتيبات الإدارية وعدم تفعيل دور اللجنة الإدارية للمتنزه بشكل مناسب.

وقد اعتمدت الخطة في اشتقاق أهداف إدارتها على تحليل نقاط القوة والضعف، ثم الفرص والمهددات، وجمعت بينها في مصفوفة طويلة اشتقت من خلالها مجموعة من الأهداف العملية بالإضافة إلى الهدف العام الذي نص على: **" إدارة متنزه العقبة بطريقة تكاملية تعنى بحماية التنوع البحري المميز، وتوفير الاستخدام المستدام لجميع اصحاب العلاقة ومستخدمي الشاطئ بطريقة تشاركية تحد من نزاع المصالح وتعزيز نظام الإدارة المعرف للمتنزه).**

أما الأهداف العملية فقد صيغت ضمن استراتيجيات ثلاث كالآتي:

الاستراتيجية الاستباقية (وفيها ستة أهداف عملية):

1. تأسيس لجنة توجيهية لإدارة المتنزه يرأسها مدير المتنزه، وتضم الشركاء جميعا.
2. تقديم مقترح مشروع متكامل لتطوير إدارة المتنزه ووضعه على منظومة المحميات الطبيعية في الأردن.
3. تطوير خطة إدارة شاطئية متكاملة تثبت حدود الشواطئ العامة والمتنزه البحري وأماكن الاستخدام والاستثمار.
4. تطوير خطة إدارة الزوار والنشاطات السياحية في متنزه العقبة البحري.
5. تطوير خطة أعمال تجارية للمتنزه.
6. برنامج مراقبة بيئية مبني على احتياجات المتنزه البحري يستخدم لتوجيه الأنشطة الإدارية في المتنزه.

ثم الاستراتيجية العلاجية وفيها هدفين عمليين:

1. تفعيل النظام الإداري للمتنزه في ظل الاستقلالية الإدارية والمالية و ضمن إطار خطة إدارية متكاملة.
2. إدراج متنزه العقبة البحري على قائمة الشواطئ المعتمدة عالميا (كمبادرة العلم الأزرق).

والاستراتيجية الدفاعية وفيها أربع أهداف عملية:

1. تفعيل النظام الخاص بالمتنزه ضمن التعاون التكاملي مع كافة الشركاء كل في تخصصه ومجاله.
2. مراجعة وتحديث خطة تقسيم المتنزه لتلبي أهداف الحماية وبالتوافق مع مصالح المستخدمين.
3. مراجعة خطة التوعية لتضم برامج اكثر تنوعا ولتشمل شريحة أوسع من مستخدمي الشاطئ والمتنزه.
4. تطوير برامج اتصال وتواصل ممنهج مع كافة المعنين بإدارة المتنزه البحري.

ثم قدمت الخطة خطة عمل تفصيلية بأنشطتها ومخرجاتها على مدى السنوات الخمس القادمة.

مقدمة

هذه هي الخطة الثالثة لمتنزه العقبة البحري والتي أعدت بعد الانتهاء من الخطة الانتقالية الأولى عام 2000، والخطة الثانية عام 2002. هدفت الخطة الأولى آنذاك إلى المحافظة على البيئة البحرية الشاطئية لساحل خليج العقبة الجنوبي، مع السماح ببعض الاستخدامات المستدامة ووضع الإطار القانوني اللازم لذلك، ورمت في الوقت ذاته إلى تمكين سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من القيام بالإدارة اليومية الفعالة للمتنزه على مدى سنتين، وبالتالي تنفيذ مهام المتنزه بكفاءة آخذةً بالاعتبار المحافظة على المصادر، والاستخدام المستدام، و تنمية الوعي والتعليم البيئي وإجراء البحوث العلمية . وكانت أهدافها العملية تتمحور حول:

1. إنشاء ثلاث محميات مرجانية لحماية الشاطئ والمصادر البحرية لخليج العقبة والمحافظة على التنوع الحيوي والعمليات البيئية.
2. تطوير صناعة سياحية حديثة بما يتلاءم مع الغاية الكلية لإدارة المصادر والمحافظة عليها، بحيث يتم تحقيقه من خلال التقسيم الواضح لمناطق المتنزه حسب الأنشطة وكذلك التنفيذ القانوني لذلك، والاستعمال المستدام للمصادر.
3. إيجاد دعم شعبي واسع من خلال تحفيز كافة أطراف المجتمع للمشاركة النشيطة في عمليات التخطيط والتنفيذ وإدارة المتنزه البحري.
4. دعم وتحفيز وتنسيق الأبحاث المختلفة داخل حدود المتنزه البحري ومراقبة الآثار البيئية للنشاطات الإنسانية المختلفة.
5. بناء القدرات المؤسسية والبشرية لإدارة المتنزه البحري.
6. ضمان الاستدامة المالية لتشغيل المتنزه.

لقد تم تحديد مواقع المحميات المرجانية الثلاثة منذ إعداد الخطة الأولى عام 2000 لكن هناك حاجة للتركيز على الإجراءات الخاصة بإدارتها، خصوصا أنه قد تم إنشاء مشروع استثماري ضخم على شاطئ المحمية الثالثة مما سيؤدي قريبا إلى التأثير على استدامتها. كما تم بناء القدرات المؤسسية والبشرية لإدارة المتنزه إلا ان برامج بناء القدرات هذه تم دمجها ضمن البرنامج العام لبناء الكفاءات المؤسسية لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مما لم يعكس الحاجة الحقيقة لموظفي المتنزه، لكنه ساهم في رفع كفاءاتهم الوظيفية الأساسية، على أن هناك بعض الموظفين ممن إستفاد وشارك في برامج تدريبية متخصصة من خلال الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

كان من الصعب جدا على إدارة المتنزه البحري تحقيق الاستدامة المالية المطلوبة، لأنه منوط بالاستقلال المالي والإداري، وهو غير ممكن بسبب ارتباط المتنزه بالأنظمة والتشريعات الحكومية وبسبب صعوبة تحصيل إيرادات توازي النفقات أو تزيد عنها.

الإطار القانوني

لقد تم إعلان الحدود الجغرافية لمتنزه العقبة البحري بقرار مجلس إدارة سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (سلطة إقليم العقبة سابقاً) رقم 5 بتاريخ 1997/7/29. وتستند خطة الإدارة هذه إلى صلاحيات التنظيم الممنوحة لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بموجب قانونها رقم 32 لعام 2000 وإلى نظام المتنزه البحري رقم 22 لسنة 2001 .

الباب الأول: وصف الموقع

يبلغ طول الساحل الأردني على خليج العقبة 27 كم تقريبا ويقع على خط عرض 29 º 33 إلى الشمال و 00 º 35 إلى الشرق وعموديا على أعلى قمة في شمال خليج العقبة من البحر الأحمر. ويبلغ طول خليج العقبة 180 كم تقريبا ويبلغ عرضه بالمتوسط 20 كم ويقع إلى الشرق من الصدع الإفريقي الممتد من جبال زاغروس-طوروس في تركيا في الشمال إلى كينيا وتنزانيا في الجنوب. ويتميز خليج العقبة بعمقه الكبير بالنسبة لعرضه ويبلغ متوسط عمقه 800 متر ويصل إلى 1800 متر كأقصى عمق. والخليج مفصول عن الجسم الأساسي للبحر الأحمر بعتبة مضيق تيران (Tiran) بعمق 250-300 متر وهذا يعطي فترة إقامة لمدة سنة واحدة للمياه الأقل عمقا في خليج العقبة على النقيض من المياه العميقة ذات فترة الإقامة لثلاث سنوات. إن الإقامة الطويلة للمياه، مع تدني هطول الأمطار، وغياب الأنهار ووجود معدل تبخر عالي أعطت نسبة ملوحة مرتفعة للمياه تراوحت من 40.44 و 40.75 وحدة ملوحة كما أن خليج العقبة هو أحد امتداديين شماليين للبحر الأحمر محاط بالأردن، وفلسطين، ومصر، والسعودية.

لم يتأثر ساحل العقبة حتى الستينات من القرن الماضي نسبيا بالتطورات المختلفة، ولكن فيما بعد شهد تطور أنشطة صناعية رئيسية وأنشطة شحن، وكذلك توسع سريع للأنشطة السياحية. وحيث أن هذا هو المنفذ البحري الوحيد للأردن، اصبح للعقبة أهمية استراتيجية كبيرة ترتب عليها الحاجة لوجود توازن ما بين قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة والمحافظة على البيئة في منطقة جغرافية محدودة جدا تتميز بعدم وجود مساحات شاطئية كافية، كما أن المساحة المتاحة للنشاط الإنساني محصورة بالجبال التي تحيط بالخليج والممتدة بكل الاتجاهات إلى شاطئ البحر وفي عدة مناطق.

مدينة العقبة

إن اسم مدينة العقبة يعكس موقعها الاستراتيجي والذي يربط بين قارة إفريقيا واسيا. وقد جاءت كلمة العقبة من الكلمة العربية عقبة أو عائق. بنيت مدينة العقبة الحديثة على بقايا مدينة ايلا (Ayla) القديمة والتي ترجع إلى 325 بعد الميلاد على الأقل. أظهر عدد سكان العقبة معدل نمو سكاني كبير فمن 10,000 نسمة تقريبا عام 1960 إلى أكثر من 65,000 نسمة تقريبا عام 1996 و75,000 نسمة تقريبا عام 2000. و 110 آلاف نسمة تقريبا عام 2013 (دائرة الاحصاءات العامة / التقرير السنوي 2013).

متنزه العقبة البحري

يقع متنزه العقبة البحري على طول الشاطئ الجنوبي في الجزء الأردني لخليج العقبة، ويبلغ طوله 7 كم تقريبا ويمتد من الحدود الجنوبية لميناء

الركاب شمالا إلى الحدود الجنوبية لنادي ضباط الأمن العام جنوبا ومن 50 مترا من أعلى نقطة لمد البحر شرقا إلى مسافة 350 مترا من أعلى نقطة لمد البحر غربا أو خط عمق 70 مترا أيهما أكبر. ويتطابق موقع المتنزه البحري مع المنطقة السياحية الجنوبية التي ستضم أنشطة سياحية كثيفة حسب المخططات الموضوعة من قبل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. وعلاوة على ذلك، فان المتنزه البحري يقع بين نشاطات الموانئ المكثفة في الشمال وفي المنطقة الصناعية في الجنوب (شكل 1).

1.1-المعلومات البيئية اللاحيوية

1.1.1- طبوغرافية الأرض

إن محافظة العقبة هي اكثر محافظة أردنية ممتدة للجنوب باتجاه الحدود السعودية. فهي تمتد من راس النقب في الشمال (تقريبا 1500 متر فوق سطح البحر) إلى شاطئ البحر الأحمر عند القمة الشمالية لخليج العقبة. الجزء الأردني لخليج العقبة محاط بسهول ممتدة كبيرة في الشمال والتي هي بالأصل امتداد لوادي عربة الممتد على طول صدع الوادي. بالإضافة لذلك، فان الخليج محاط بشكل كثيف بالجبال والوديان الممتدة في كل الاتجاهات إلى شاطئ البحر.

2.1.1- المناخ

معدل درجة حرارة الجو اليومية في العقبة تتراوح من 14 درجة مئوية في كانون الثاني إلى 32 درجة مئوية في تموز ويمكن ان تصل الى حوالي 50 درجة مئوية في بعض اوقات الصيف. الرطوبة تتراوح بين 30-55% .المناخ بشكل عام جاف حيث يبلغ معدل الأمطار السنوي على فترة عشر سنوات حوالي 30 ملم.

شكل 1. موقع متنوه العقبة البحري.

3.1.1- الرياح والأمواج

الرياح السائدة تكون شمالية في حوالي 85% من أوقات السنة وهناك رياح جنوبية تحدث في 9% من وقت السنة (Huling, 1989). معدل سرعة الرياح خلال سنة في أي اتجاه في العقبة بلغ 49.2 عقدة (كم/ساعة) (مؤسسة الموانئ، 1998).

4.1.1- درجة حرارة وملوحة المياه

تراوحت حرارة المياه السنوية حتى عمق 200 متر من 21.07 درجة مئوية إلى 27.9 درجة مئوية بينما بلغت درجة الحرارة في مياه شديدة الضحولة في شهر آب 29 درجة مئوية. ملوحة المياه تراوحت من 40.44 إلى 40.75 غم لكل لتر ماء. بالنسبة لمعدل التبخر بلغ 1 سم/يوم (محطة العلوم البحرية،2013).

5.1.1- حالات المد والجزر

المد في العقبة يكون عادة نصف يومي مع وجود بعض حالات من عدم الانتظام أحيانا. وعندما يكون موج البحر من الجنوب أو الغرب فمن الممكن أن يزيد مستوى ارتفاع سطح البحر عن المتر.

الجدول رقم 1: مستويات المد الفلكية الاعتيادية لمدينة العقبة (المصدر: مؤسسة الموانئ،2012).

مستويات المد الفلكية الاعتيادية	الأمتار
أعلى مد فلكي	1.5+
متوسط أعلى ارتفاع مائي	1.1+
متوسط أعلى جزر محاقي	0.9+
متوسط أقل جزر محاقي	0.5+
متوسط أقل ارتفاع مائي	0.3+
أقل مد فلكي	0.0

6.1.1 التيارات

إن التيارات البحرية في خليج العقبة تتأثر بشكل رئيسي من قبل قوى خارجية، مثل اختلاف مستوي البحر، والرياح، وتضاريس الشاطئ وعمق التطبق الحراري.

علاوة على ذلك، فإن اختلاف مستوى البحر والمد والجزر في شمال الخليج تظهر بشدة تأثير قوي في نمط التيارات البحرية. إن نظام تبادل المياه من خلال مضيق تيران محدود وممثل من خلال طبقتين شتاء وثلاث طبقات صيفاً. بشكل عام، دوران المياه في الخليج مكون من سلسلة من الدوامات الدائمة متراصفة على طول محور الخليج، بحيث يعتمد قطر وتغير موقع مركز هذه الدوامات على تضاريس البحر وعمق التطبق الحراري.

التيارات الساحلية على طول الساحل الأردني تمتاز بتباين زماني ومكاني،حيث تتحرك عموما بشكل موازي للشاطئ. تتحرك المياه السطحية الساحلية (0-10متر) في الخليج بإتجاه جنوب-غرب مع إتجاه الرياح وبمعدل حوالي 28سم/ثانية في موسم الصيف وحوالي 6سم/ثانية في المواسم

الاخرى. تمتاز التيارات البحرية في أعماق أكبر من 12 متر بانقلابات في اتجاهها موازية للشاطيء، والتي قد تكون ذات صلة لتأثير تضاريس القاع و/ أو تيارات الكثافة والناجمة عن الرياح والموجات المتقلبة. المعدل السنوي لسرعة التيارات البحرية الساحلية تحت عمق 12 متر حوالي 5 سم/ثانية (محطة العلوم البحرية).

2.1-المعلومات البيئية الحيوية

لا يزال هناك نقص في معرفة النظام البيئي البحري وخاصة فيما يتعلق بتصنيف المجموعات والمجتمعات القاعية في خليج العقبة، ولا زالت المراجع قليلة ومتفرقة حول الأحياء النباتية والحيوانية البحرية في المنطقة، الا أنه فيما يلي يمكن اعطاء وصف عام بما يتوفر من معلومات .

1.2.1-المجتمعات البحرية

تهيمن التجمعات المرجانية الواسعة، ممثلة في سلسلة من الشعب المرجانية على ساحل المتنزه البحري بطول 7 كيلومترات. إن توزيع الشعب المرجانية غير متواصل نظرا لوجود الحواجز التي تحول دون تواصلها، والتي هي في الأصل عبارة عن طبقات من نهر جاف شكلت مع الزمن وديانا ضيقة منحدرة الجنبات نحو البحر.

إن التركيب النموذجي للحيد المرجاني داخل المتنزه يتكون من الرصيف (الحيد) المنبسط (مرتفع مرجاني ضحل ينشأ في الغالب عند حدوث حركة مد وجزر منخفضة) والذي غالبا ما يكون منفصلا عن خط الشاطئ بواسطة بحيرة رملية ضحلة. ويمثل الحيد الخلفي جدارا أو حاجزا يمتد من البحيرة الضحلة إلى الرصيف المنبسط، بينما تسمى حافة الحيد المنحدرة نحو البحر بقمة الحيد. إن واجهة الحيد تنحدر باتجاه البحر بينما تمتد واجهة الحيد الأمامية من وجه الحيد وتنحدر نحو البحر.

لقد تم حسب محطة العلوم البحرية تسجيل 180نوع من المرجان الصلب و 110 صنف من المرجان الرخو، بالإضافة إلى 508نوع من الأسماك في المياه الأردنية. وتعتبر الرخويات والجلد شوكيات والطحالب والقشريات والأسماك من الحيوانات البحرية المستوطنة في خليج العقبة (ملحق 1 يبين العدد الكلي لأجناس وأصناف الحيوانات البحرية في مياه خليج العقبة). ويوفر تركيب الحيد البحري بيئة مناسبة لأعداد كبيرة من الأسماك والأحياء القاعية. وقد تم أيضا رصد حيود مرجانية كثيفة لعمق بلغ 70 مترا، وعلى الرغم من أن خليج العقبة غير مشهور بالأسماك كبيرة الحجم إلا أنه يشهد زيارات متكررة لسمك القرش، والعقامة (البركودة) وسمك سليمان وأسماك الدلافين .

يوجد على طول شاطئ المتنزه البحري نوعين رئيسين من مجتمعات الأعشاب البحرية في المياه الضحلة من عمق نصف متر إلى 40 متر تقريبا، وتؤمن هذه الأعشاب موطن للعديد من الأسماك والقنافد واللافقاريات. إن المنطقة الرملية تحت السطحية تحتوي على أصناف بكثافة تبلغ 5200

كـائن لكـل 10 سـم2 علـى عمـق 5 متـر. وتشـكل الديدان (النيماتودا)، ومجذافيات الأرجل، ويرقات النبلوس ومجموعة الأحياء الرئيسية والتي تشكل مانسبته 99% من الأحياء الموجودة في هذه المنطقة.

أما منطقة المد والجزر الرملية فتستضيف أيضا مجتمعا كثيفا من اللافقاريات والتي تسيطر على منطقة الشاطئ على طول المتنزه البحري. تم تحديد 36 رتبة وبمتوسط كثافة تبلغ 800 كائن لكل متر مربع من الأحياء على طول الشاطئ الشمالي للخليج الأردني.

3.1-استخدامات الموقع

سيعرض هذا الجزء الاستخدامات الحالية للمتنزه البحري والضغوطات المختلفة الناجمة عن هذه الأنشطة على البيئة. هنالك ستة أنشطة ومجموعات مستخدمة مع اهتماماتهم مبينة كما يأتي:

1.3.1-التنزه على الشاطئ، السباحة والسباحة بواسطة القصبة (السنوركل):

يكون التنزه على الشاطئ بشكل واسع ومكثف خلال اشهر الربيع، والصيف والخريف. ويكون الضغط الكبير في التنزه على المناطق الأربعة الرئيسة للمتنزه البحري: شاطئ نادي المرجان، منطقة اليمانية (المخيم الوطني سابقاً) ومركز الزوار والسداسيات، حيث تعتبر هذه المواقع المقصد الرئيسي للأردنيين والأجانب.

2.3.1- الغوص تحت الماء (السكوبا)

يوجد في العقبة حاليا 18 مركزاً للغوص التجاري والسياحي يمتلكها القطاع الخاص ويقع أغلبها على الشاطئ الجنوبي. يشترط لترخيص مراكز الغوص أن تكون مسجلة لدى إدارة المتنزه البحري ومسددة للرسوم السنوية.هناك خمس جهات أخرى لها نشاطات غوص لأغراض مختلفة مثل القصور الملكية، ومحطة العلوم البحرية، والقوة البحرية الملكية الأردنية، وشركة الكهرباء الأردنية، والجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية.

كانت معظم نشاطات الغوص في العقبة حتى وقت قريب جدا تتم انطلاقا من الشاطئ من خلال مراكز الغوص التي تقوم بإيصال الغواصين بالباصات إلى كل موقع بواقع مرتين يوميا في العادة وباستعمال اسطوانات هواء سعة 12 لتر، الا أنه و في السنوات السبع الاخيرة أصبح الوصول لبعض مواقع الغوص من الشاطئ صعبا أو مستحيلا نتيجة لاقامة بعض المشاريع السياحية التي قامت باغلاق المنطقة الشاطئية المقابلة لها، والتي يقع من ضمنها مدخل بعض مواقع الغوص، الأمر الذي دفع كثير من المراكز (6 مراكز) لممارسة الغوص باستخدام القوارب. يتوفر في العقبة حاليا أنواع أخرى من رياضات

الغوص ولكن على مستوى ضيق جدا مثل ال "Nitrox" و "Trimex".

يوجد في العقبة 20 موقعاً للغوص يقع 19 منها داخل حدود المتنزه البحري. فترات الذروة للغوص هي خلال أشهر الربيع والخريف، ولا يسمح بالغوص في العقبة الا من خلال مراكز الغوص المسجلة.

لم يكن هناك توفر لمعلومات احصائية دقيقة عن اعداد الغواصين في العقبة قبل العام 2006 حيث بدأت إدارة المتنزه البحري منذ ذلك العام بمحاولة توفير احصائية دقيقة لاعداد الغواصين من خلال البيانات التي يتم الطلب من مراكز الغوص ارسالها يوميا لإدارة المتنزه البحري. بناء على هذه البيانات، تم تقدير اعداد الغواصين للعام 2006 ب 11760 غواص، ارتفع في العام 2010 الى 19630 غواص ليسجل أعلى رقم خلال السنوات السابقة، ثم انخفض مجددا في العام 2013 إلى 7555 غواص.

3.3.1- صيد الأسماك

يمكن تقسيم أنشطة الصيد في العقبة البحري إلى مجموعتين رئيسيتين: أولا الصيادين المحترفين، حيث يعتمد هؤلاء على الصيد كمصدر دخل أساسي لهم، و المجموعة الثانية هي الصيد الترفيهي أو المتقطع، وغالبا ما يكونوا موظفين لدى المؤسسات الحكومية المختلفة في العقبة، ويحاولوا زيادة دخلهم من خلال الصيد.

يوجد في العقبة 300 صياد مرخص تقريبا، و يمارس منهم المهنة بشكل دائم عدد بسيط يقدر بحوالي 50 صياداً، اما البقية فتظهر في موسم (التونة) وغيرها من المواسم وفيرة المصيد. ويعتمد هؤلاء على الصيد بواسطة قوارب صغيرة (تشترط السلطة البحرية الاردنية طلائها باللون البرتقالي) باستعمال الخيط والصنارة، الشباك، والأقفاص المعدنية (السخاوي). وفي اغلب الأحيان لا يستهدف هؤلاء الصيادين منطقة المرجان إلا عند صيد الطعم من الشاطئ أو عند صيد (السيجان) من خلال وضع الأقفاص في المناطق الرملية بين المرجان. هناك حالياً جمعيتان تعاونيتان للصيادين في العقبة ينضوي تحت مظلتيهما كل الصيادين المرخصين في العقبة (الانضمام لاحدى الجمعيات شرط رئيسي للحصول على تصريح صيد).

بالنسبة للصيادين المتنزهين فيمارسون الصيد بشكل أساسي داخل حدود المتنزه البحري مستخدمين شباك الصيد المصنوعة من النايلون أو الحرير، او الأقفاص المعدنية، (توضع لعدة أيام في المرة الواحدة)، او الخيط، السنارة اوالحربة. بالإضافة لذلك، فان هذه الفئة من الصيادين تقوم بوضع الشباك والأقفاص على الحيد المرجاني دون تمييز، مما يسبب تدميره بالإضافة إلى التأثير على المخزون السمكي. كما أن بعض هؤلاء

الصيادين يفقد خيوطه وشباكه فوق المرجان بالإضافة إلى فقدان الأقفاص أيضا والتي تستمر في صيد السمك وحجزه هناك حتى يموت جوعا، وتبقى هذه الشباك والأقفاص كذلك حتى تتقطع أو تتآكل. ومن المهم ذكره ان هذه الممارسات تتم بشكل غير قانوني وفي الأوقات التي لا يتواجد فيها مراقبي المتنزه البحري.

تم في العام 2006 وبالتعاون ما بين سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ووزارة الزراعة إعداد وإقرار تعليمات تنظيم صيد الاسماك في العقبة استنادا لقانون الزراعة، حيث تم من خلالها تنظيم عملية منح تصاريح صيد الأسماك وشروط منحها، وتحديد مواصفات شباك الصيد والاقفاص المعدنية وحجم فتحاتها، وتحديد أوقات الصيد وأماكنه... الخ. وتم في نفس العام ومن قبل مجلس الوزراء تخويل صلاحية تطبيق هذه التعليمات لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، ومنذ ذلك التاريخ تتولى إدارة المتنزه البحري مسؤولية اصدار تصاريح صيد الاسماك ومراقبة مدى الالتزام بالتعليمات على الشاطئ الجنوبي وضمن حدود المتنزه البحري.

4.3.1- قوارب القاع الزجاجي والصغيرة

هناك حوالي 96 قارب ذات قاع زجاجي مرخص ويعمل في العقبة. جميعهم أعضاء بجمعية العقبة السياحية التعاونية. تنطلق وتصطف القوارب الزجاجية في نقطة تفتيش سلاح البحرية (مفرزة الشاطئ الاوسط) وعلى اصحابها التوقيع لدى نقطة التفتيش في كل مرة تغادر فيها القوارب النقطة كل صباح، ثم تحتشد القوارب في عدة مناطق على طول الشاطئ مثل: الشاطئ العام الاوسط، وساحة الثورة العربية، وجنوب الساحة، و ضمن حدود متنزه العقبة البحري عند شاطئ نادي المرجان، وشاطئ اليمانية (المخيم الوطني سابقا)، وشاطئ مركز زوار المتنزه، وشاطئ منطقة السداسيات. تقوم هذه القوارب بالتعامل مع كلا من السياح الأردنيين والأجانب في رحلة يومية تشمل مشاهدة مواقع الحيد المرجاني، ومواقع السباحة وسباحة السنوركل، او السير على طول الشاطئ واقامة حفلات شواء للزبائن في بعض المناطق او على ظهر القارب. لا بد للقوارب التي تستخدم شواطئ المتنزه البحري ان تكون مسجلة لدى ادارته وحاصلة على تصريح بذلك. ومن المشاكل التي تنتج عن هذه القوارب هي عادة ترك بقايا وجبات الشواء والوجبات الخفيفة خلفهم على الشاطئ، الامر الذي يؤدي لتلويثه، بالإضافة لذلك، فان بعض مشغلي القوارب الزجاجية يمارسون وزبائنهم الصيد غير المرخص على طول الحيد المرجاني مما يضيف ضغطا إضافيا على المخزون السمكي وينتج عنه تدهور للحيد المرجاني.

5.3.1- قوارب النزهة والترفيه

يوجد في العقبة حوضان تجاريان لرسو ومبيت اليخوت الترفيهية والزوارق المزودة بمحركات، وهما نادي اليخوت الملكي وحوض منتجع (تالا بي). يوجد في العقبة حوالي 400 زورق مرخص (تجاري وخاص) تستخدم للنزهة والترفيه والغوص وتتراوح اطوالها من 4 إلى 20 متراً. هناك أيضاً حوالي 244 دراجة مائية و 3 قوارب للرياضات البحرية. معظم مالكي هذه القوارب من غير سكان العقبة، وبالتالي فان قواربهم تبدو قليلة الاستعمال. يعمل بعض أصحاب هذه القوارب على تنظيم رحلات إلى طابا وجزيرة فرعون على الشاطئ المصري المقابل على متن بعض القوارب المخصصة لذلك والمرخصة لهذه الغاية.

يتطلب من جميع القوارب التي تدخل إلى المتنزه البحري او التي ترسو داخل حدوده (في حوض تالا بي) أن تكون مسجلة لدى إدارة المتنزه. من المشاكل التي تنتج عن هذا النوع من القوارب بعض الممارسات والمخالفات الضارة بالبيئة البحرية مثل: القاء النفايات في البحر، وممارسة الصيد ضمن مناطق الحيد المرجاني، بالاضافة إلى حوادث الارتطام بالشعاب المرجانية.

6.3.1- البحث العلمي

محطة العلوم البحرية هي الهيئة البحثية الوحيدة التي تقوم باجراء بحوث علمية على طول الساحل الأردني بشكل عام وداخل حدود المتنزه البحري بشكل خاص. هناك شاطئ من الحيد المرجاني الهش بطول500 متر تقريبا يقع ضمن حدود محطة العلوم البحرية والدخول اليه غير متاح للعامة حيث أنه مسيج، وقد خصصت هذه المساحة كنقطة مرجعية للمقارنة مع مناطق المرجان الأخرى التي تتعرض للضغوط نتيجة الاستخدامات المختلفة. يتم تسجيل عدد من الاختراقات غير القانونية من وقت لأخر لهذه المنطقة من قبل قوارب الصيد والقوارب الزجاجية التي تتواجد بشكل دوري في حدود محطة العلوم البحرية.

شكل 2. مواقع الغوص على طول الساحل الأردني

الباب الثاني: العوامل المؤثرة على الإدارة

بعد التشاور مع كافة أصحاب العلاقة (الملحق الثاني) تبين وجود عوامل تؤثر سلبيا على إدارة المتنزه، بل تعمل أحيانا على اعاقة تطبيق الأنشطة الإدارية فيه بفاعلية، سواءً كانت هذه العوامل داخلية أو خارج حدود المتنزه ومن أهمها:

1.2- الاستثمار السياحي على أرض الشاطئ وحجز مساحة من البحر

إن الناظر إلى الاهتمام السياحي والاستثماري على الشريط الساحلي الصغير نسبيا، ليدرك ما آل إليه الحال في المحمية البحرية التي بقيت منفذا وحيدا لمعظم المستخدمين، وهذا بدوره أدى إلى زيادة حجم الاستخدام من جميع الفئات المستخدمة للساحل والبحر على حد سواء، وعاد بالعبئ الإداري الثقيل على إدارة المتنزه.

2.2- الموقع الأمني الحساس بين حدود الدول المجاورة

وهو بدوره حد كثيرا من الأنشطة المحلية أو السياحية، وعمل على تضييق المجال أمام المستخدمين المحليين كصيادي الأسماك مثلا، مما دفع بكل المستخدمين إلى إعادة استخدام منطقة المحمية البحرية التي بدورها لم تعد تستوعب هذا العدد الكبير والضغط الناتج عنه من أنشطة الاستخدام والاستخراج والسياحة، مما أبقى إدارة المحمية على نزاع دائم مع المستخدمين في محاولة منها لإيجاد التوازن بين الضرورة الأمنية، وحاجة الحماية الخاصة بالمحمية، وضرورة توفير البدائل للمستخدمين، والذي دفعت المحمية البحرية منه الثمن الأكبر أمام كل المصالح الأخرى.

3.2- محدودية الصلاحيات الإدارية لإدارة المحمية

وذلك بسبب الإرتباط العضوي بسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وارتباط صنع القرار الاداري بالاجراءات الروتينية المتبعة، والذي قد يسبب في بعض الأحيان ضغطا على إدارة المحمية في ظل غياب الصلاحيات المطلقة للإدارة المكانية المباشرة في المحمية. وقد كان لهذه المحدودية في الصلاحيات دور في إعاقة الاستجابة المباشرة من قبل مستخدمي المحمية والمستثمرين ضمن حدودها او المخالفين لتشريعاتها، إذ لا بد لإدارة المحمية من الرجوع للإدارات العليا في السلطة، لتقوم هي بدورها بالتنسيب بالإجراء وأحيانا من غير الرجوع لإدارة المحمية، مما يعود في النهاية على إطالة حلقة الاتصال بين صناع القرار والتأخر في اتخاذ بعض الإجراءات التي غالبا ما تكون بحاجة إلى سرعة في التطبيق.

4.2- غياب خطة إدارة الزوار

وهو من أهم ما يعيق الإدارة اليومية في المتنزه ، إذ أن معظم الضغوطات على الشاطئ وتباعا على البيئة البحرية ناتجة عن زوار المتنزه الذين لا

يلتزمون بالتشريعات العامة المنظمة للزيارة. بالإضافة إلى أعدادهم المتزايدة التي لا يستوعبها المتنزه خاصة في المواسم كعطلة عيدي الفطر والأضحى وأيام الجمع. وهذا بدوره يزيد من أعباء الإدارة المستمرة في محاولة التحكم بأعداد الزوار والتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن ذلك.

5.2- زيادة الضغط على المتنزه البحري من قبل الأنشطة المختلفة مقارنةً مع بقية المنطقة الساحلية

إن الضغط المتزايد على المناطق الواقعة داخل حدود المتنزه دوناً عن سواها من أهم الصعوبات التي تواجه إدارة المتنزه، إذ أن كل ما كان خارج المتنزه من بيئة بحرية متاحة للأنشطة السياحية أو استخدامات السكان المحليين كصيد الأسماك، قد أغلقت إما بسبب الاستثمارات السياحية، أو بسبب إنشاء الميناء الجديد، أو الأبحاث والدراسات (المحطة البحرية) أو اسباب أخرى، ولم يبق أمام جميع مستخدمي الشاطئ سوى المتنزه البحري الأمر الذي أثقل كاهل الإدارة في تحمل التبعات الناتجة عن استخدام يفيض عن القدرة الاحتمالية بأضعاف مضاعفة، وفي ظل الغلاء المعيشي وارتفاع رسوم دخول الشواطئ الخاصة للفنادق وانحسار الشواطئ العامة وكثرة الطلب على استخدام المتنزه أصبح الوضع أكثر صعوبة.

6.2- عدم تفعيل دور لجنة المتنزه البحري بشكل فاعل

نتج عن عدم التشاورمع لجنة إدارة المتنزه او اطلاعها على افكار المشاريع والمخططات التي تقوم بها السلطة اوشركة تطوير العقبة في المتنزه البحري او المناطق المحيطة به الكثير من التاثيرات السلبية على عمل ودور المتنزه في تنفيذ خططه لحماية واستدامة الموارد البحرية والساحلية، وهذا في مضمونه مخالف لبنود نظام المتنزه التي تنص على صلاحيات واسعة للّجنة. هذا بالاضافة الى انه كان هناك قرارات تتعلق باقتطاع أراض من المتنزه ومنحها لجهات مختلفة لاقامة مشاريع عليها والتي لها بعض الاضرار البيئية دون الاستئناس برأي اللجنة.

7.2- تبدل الرؤية لدور المتنزه من وقت لآخر

وهو ما ادى ويؤدي إلى إعاقة تنفيذ خطط الإدارة والعمل في المحمية، حيث تغيب أحيانا الرؤية الواضحة المحددة لدور المحمية الرئيسي الذي يتركز في الحفاظ على البيئة البحرية من خلال إدارة النشاطات الاقتصادية المختلفة على اسس مستدامة دون طغيان جانب على آخر.

الباب الثالث: الأهداف والمخرجات

تـم اسـتخدام طريقـة تحليـل نقـاط القـوة والضـعف وفـرص التطـور والمهـددات والـذي يرمـز لـه بالـ SWOT ANALYSIS للتوصـل إلـى أهـداف المحمية العامـة والعمليـة، وذلك من خـلال جلستين تشـاوريتين ضـمت معظـم أصـحاب العلاقـة كمـا فـي الملحق الثاني، بينما يوجد في الملحق الثـاني نتـائج كـل جلسـة. ومـن أهـم مـا توصـلت إليـه الجلسـة الحواريـة هـو توصـيف المشـكلة التـي يعـاني منهـا المتنزه من وجهة نظر أصحاب العلاقة وكانت:

" تضـارب المصـالح بين كافـة مسـتخدمي المتنـزه لأن المتنـزه يعتبـر موقعـا سـياحيا ترفيهيـا بحريـا وحيدا، لكنه وفي الوقت ذاتـه محميـة معرفـة بنظـام خاص"

وبعـد الاتفـاق علـى جملـة المشـكلة والتـي كانـت واضـحة جليـة، قـام أصـحاب العلاقـة بتحليـل نقـاط القـوة ونقـاط الضـعف والفـرص والمهـددات التـي يتصف بها المتنزه وكانت مرتبة كما في الجدول 2.

الجدول رقم 2 نتائج تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات كما بينها أصحاب العلاقة

نقاط القوة	نقاط الضعف
• كادر محلي مؤهل لكنه غير كاف. • هيكل تنظيمي معتمد ومهام إدارية واضحة. • وجود الإدارة في نفس موقع المتنزه. • وجود بنية تحتية مناسبة (مباني ، سيارات، قوارب، معدات غطس). • توفر مرافق خدمة للزوار. • أصحاب العلاقة ممثلين ضمن مؤسسات المجتمع المدني. • وجود خطة إعلامية متبعة (نشرة شهرية ، صفحات تواصل اجتماعي). • المشاركة الفاعلة في برامج التوعية البيئية والمجتمعية والمبادرات المختلفة في ما يخص حماية البيئة والساحل. • وجود نظام خاص بالمتنزه وتعليمات صادرة بموجبه. • صلاحيات الضابطة العدلية لموظفي المتنزه. • وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار. • وجود مخطط لاستعمالات المتنزه Zoning • وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمتنزه. • جزء من منظومة مشاريع وبرامج دولية (USAID, UNDP) • تنوع حيوي مميز • نقطة جذب سياحي وترفيهي كونه المنفذ الوحيد البحري في المملكة.	• قلة الكوادر/ قلة التدريب (البحث العلمي). • عدم وجود استقلالية إدارية ومالية. • عدم تفعيل نظام المخالفات. • عدم وجود سلطة أمنية فعالة. • عدم وجود تقسيم واضح لمناطق المتنزه للاستخدامات المختلفة من قبل المستخدمين. • ضعف وجود تصريف لمياه الأمطار. • عدم وجود تدريب متقدم بالأمور المتعلقة بالأمن والسلامة العامة. • عدم وجود إحصائيات وبيانات تتعلق بأعداد الزوار. • عدم وجود شواطئ معتمدة دولياً. • عدم وجود خطة طوارئ. • سهولة الوصول إلى المتنزه. • غياب الرقابة ونقص البحث العلمي. • انتقال الموظفين المؤهلين إلى المديريات المركزية في السلطة. • قصر طول الساحل الأردني.
الفرص	**المهددات**
• فرصة لشمول كافة المستخدمين الحقيقيين في لجنة إدارة المتنزه وخصوصاً جمعية مراكز الغوص، وجمعية القوارب الزجاجية. • وجود عدد من المشاريع الدولية القائمة مع المتنزه حالياً يمكن استغلالها في تنفيذ الكثير من المشاريع المشتركة مع مستخدمي المتنزه لتذليل المشكلات التي تواجههم وأيضاً في زيادة التواصل والتنسيق المشترك. • هناك فرص تمويل متاحة يمكن تحفيز وتوجيه المستخدمين الرئيسيين لإستغلالها للتعويض عن النقص الحاصل في المكتسبات لديهم نتيجة ظهور أنشطة مشابهه وأخرى مؤثرة. • استغلال وجود توجه شعبي للمطالبة بعدم تخصيص وإغلاق الشواطئ العامة وذلك لمنع تخصيص أو	• إخضاع المتنزه لنظام الخدمة المدنية. • ضعف التشريعات والأنظمة الناظمة لعمل المتنزه البحري. • تزايد أعداد الزوار بما لا يتناسب مع مساحة وامكانيات المتنزه. • ازدياد عدد مراكز الغوص والقوارب الزجاجية وقوارب الصيد.

إغلاق شواطئ ضمن المتنزه البحري مستقبلاً. • تفعيل الفرص (تمويل) منتجات رفيقة بالبيئة، التعويضات (تدمير المرجان). • ترويج سياحي. • الاستفادة من مخرجات المشاريع القائمة (البحث العلمي).	• عدم الوعي الكافي من المجتمع بأهمية البيئة البحرية وضرورة المحافظة عليها. • مركزية الإدارة للمتنزه من قبل السلطة. • الاستثمارات السياحية بأنواعها. • تعدد الجهات المستخدمة والمستفيدة مع ضعف التنسيق فيما بينها. • الأوضاع السياسية المحيطة (الربيع العربي). • عدم تطبيق نظام المخالفات من الجهات المعنية. • التلوث الناتج من البواخر. • الكوارث الطبيعية. • التغير المناخي. • ضعف دور الإعلام. • تغير السياسات بتغير الإدارات في السلطة. • قرب ميناء الركاب الجديد.

وبعد النظر إلى هذه العوامل مجتمعة، تم وضعها في مصفوفة صياغة الأهداف للوصول إلى الأهداف العملية الدقيقة التي ستعالج من المهددات ونقاط الضعف في ظل الفرص ونقاط القوة. ويوضح الملحق (3) تلك المصفوفة واستراتيجيات التصرف فيها.

ومن التحليل يتبين أن هناك **ثلاثة استراتيجيات** يجب أن تتبعها إدارة المتنزه هي كالآتي:

الاستراتيجية الاستباقية (وفيها ستة أهداف عملية):

1. تأسيس لجنة توجيهية لإدارة المتنزه يرأسها مدير المتنزه، وتضم الشركاء جميعا:
   - جمعية الغواصين.
   - جمعية صيادي الأسماك
   - ممثل عن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (إحدى المديريات المعنية).
   - جمعية القوارب الزجاجية.
   - الجهات الأمنية (الشرطة البيئية، البحرية الملكية)
   - أي جهات أخرى تراها الإدارة معنية (كقطاع السياحة أو الاستثمار).
2. تقديم مقترح مشروع متكامل لتطوير إدارة المتنزه ووضعه على منظومة المحميات الطبيعية ضمن قانون المحميات.
3. تطوير خطة إدارة شاطئية متكاملة تثبت حدود الشواطئ العامة والمتنزه البحري وأماكن الاستخدام والاستثمار.

4. تطوير خطة إدارة الزوار والنشاطات السياحية في متنزه العقبة البحري.
5. تطوير خطة أعمال تجارية للمتنزه.
6. برنامج مراقبة بيئية مبني على احتياجات المتنزه البحري يستخدم لتوجيه الأنشطة الإدارية في المتنزه.

الاستراتيجية العلاجية وفيها هدفين عمليين:

1. تفعيل النظام الإداري للمتنزه في ظل الاستقلالية الإدارية والمالية و ضمن إطار خطة إدارية متكاملة يتم تحديثها بشكل دوري لاستيعاب أية تغيرات تطرأ.
2. إدراج متنزه العقبة البحري على قائمة الشواطئ المعتمدة عالميا (كمبادرة العلم الأزرق).

الاستراتيجية الدفاعية وفيها أربع أهداف عملية:

1. تفعيل النظام الخاص بالمتنزه ضمن التعاون التكاملي مع كافة الشركاء كل في تخصصه ومجاله.
2. مراجعة وتحديث خطة تقسيم المتنزه لتلبي أهداف الحماية وبالتوافق مع مصالح المستخدمين.
3. مراجعة خطة التوعية لتضم برامج اكثر تنوعا ولتشمل شريحة أوسع من مستخدمي الشاطئ والمتنزه.
4. تطوير برامج اتصال وتواصل ممنهج مع كافة المعنين المؤثرين والمتأثرين بإدارة المتنزه البحري.

وفيما يأتي تفصيل لكل هدف عملي، مع مخرجاته وخطة العمل على خمس سنوات

الباب الرابع : خطة العمل الخمسية (المقترحة)

الهدف العام:

" إدارة متنزه العقبة بطريقة تكاملية تعنى بحماية التنوع البحري المميز، وتوفير الاستخدام المستدام لجميع اصحاب العلاقة ومستخدمي الشاطئ بطريقة تشاركية تحد من نزاع المصالح وتعزيز نظام الإدارة المعرف للمتنزه).

وينبثق من الهدف العام إثنى عشر هدفا عمليا مفصلة في جدو ل خطة العمل أدناه.

الهدف العام								
" إدارة متنزه العقبة بطريقة تكاملية تعنى بحماية التنوع البحري المميز، وتوفير الاستخدام المستدام لجميع اصحاب العلاقة ومستخدمي الشاطئ بطريقة تشاركية تحد من نزاع المصالح وتعزيز نظام الإدارة المعرف للمتنزه)								
الاستراتيجية الاستباقية								
1. الهدف العملي الأول: **تأسيس لجنة توجيهية لإدارة المتنزه يرأسها مدير المتنزه، وتضم الشركاء جميعا**								
المخرج 1.1 لجنة إدارة فاعلة لمتنزه العقبة البحري								
الأنشطة								
االنشاط	**المعنـــــي بالتنفيذ**	**المستشار**	**وقت التنفيذ المقترح**					
			2014	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	
1.1.1- تحليل أصحاب العلاقة	**مـــــــدير المتنزه**	**الســـلطة/ مستشـــار خارجي**						

2.1.1- اختيار ممثلي أصحاب العلاقة في لجنة الإدارة	مدير المتنزه	أصحاب العلاقة	
3.1.1- صياغة الشروط المرجعية للجنة والاتفاق على أليات العمل والمهمات لكل الأعضاء.	مدير المتنزه	السلطة/ مستشار قانوني	
مؤشر التنفيذ: عقد أول اجتماع توجيهي للجنة الإدارة تطرح فيه استراتيجات العمل والشروط المرجعية ويوافق عليها.	مدير المتنزه		

2. الهدف العملي الثاني: تقديم مقترح مشروع متكامل لتطوير إدارة المتنزه ووضعه على منظومة المحميات الطبيعية ضمن قانون المحميات							
المخرج 1.2-نظام متنزه العقبة البحري محدث							
الأنشطة							
	المعني بالتنفيذ	المستشار	وقت التنفيذ المقترح				
			2014	2015	2016	2017	2018
1.1.2- مراجعة النظام والتعليمات الخاصة بالوضع القانوني للمتنزه وتحليل نقاط الضعف.	مدير المتنزه	السلطة/ مستشار خارجي					

2.1.2- وضع مقترح محدث للنظام يستهدف إدراجه تحت قانون المحميات	**مدير المتنزه**	**أصحاب العلاقة**					
3.1.2- مخاطبة وزارة البيئة ومجلس رئاسة الوزراء لاعتماد النظام الإداري قانونيا للمتنزه وإدراجه مع قانون المحميات الطبيعية..	**مدير المتنزه**	**السلطة/ مستشار قانوني**					
مؤشر التنفيذ: كتاب رئاسة الوزراء باعتماد نظام المتنزه العقبة البحري وإدراجه ضمن قانون المحميات	**مدير المتنزه**						
المخرج 2.2- برنامج بناء قدرات موجه لموظفي المتنزه ويستهدف الشركاء							
الأنشطة							
	المعني بالتنفيذ	**المستشار**	**وقت التنفيذ المقترح**				
			2014	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
1.2.2- تحليل الاحتياجات التدريبية لكافة موظفي المتنزه ، وتحليل الاحتياجات التدريبية لأصحاب العلاقة.	**مستشار خارجي / السلطة**						
2.2.2- الخروج بخطة تدريبية مفصلة تتضمن مواضيع التدريب، وطرقه، والنتائج المتوقعة منه، والكلفة المالية	**مستشار خارجي / السلطة**						
3.2.2- تنفيذ برنامج التدريب	**مدير المتنزه**	**السلطة**					

	بالترتيب مع مقدم التدريب	
مؤشر التنفذ: 1- خطة التدريب معدة وقابلة للتنفيذ في بداية 2015 2- تقرير فاعلية برنامج التدريب في الربع الأول (شهر 3) من 2016.	مدير المتنزه	

3.الهدف العملي الثالث: **تطوير خطة إدارة شاطئية متكاملة تثبت حدود الشواطئ العام والمتنزه البحري وأمكان الاستخدام والاستثمار** (يتطلب هذا الهدف العمل بتكاملية مع كافة المخططين وأصحاب العلاقة في منطقة العقبة)

المخرج 1.3- حدود المتنزه معرفة على الشاطئ والبحر

الأنشطة

النشاط	المعني بالتفيذ	المستشار	وقت التنفيذ المقترح				
			2014	2015	2016	2017	2018
1.1.3- تعريف حدود المتنزه وتثبيتها رسميا	مدير المتنزه / الفريق	السلطة/ مستشار خارجي					
2.1.3- تحديد الحدود الأرضية بعلامات واضحة مستوحاة من طبيعة المنطقة	مدير المتنزه / الفريق	مستشار / السلطة					
3.1.3- إصدار خريطة أرضية واضحة BASEMAP توضح معالم المتنزه وحدوده	مدير المتنزه	السلطة					

النشاط	المعني بالتنفيذ	المستشار	2014	2015	2016	2017	2018
مؤشر التنفيذ:خريطة أساسية واضحة المعالم في نهاية شهر 12 عام 2014	مدير المتنزه		■				

المخرج 2.3- احتياجات المتنزه وحماية البيئة البحرية مدمجة ضمن استراتيجيات التخطيط لإدارة الشاطئ من خلال الخطة

الأنشطة

االنشاط	المعني بالتفيذ	المستشار	وقت التنفيذ المقترح 2014	2015	2016	2017	2018
1.2.3- تشكيل لجنة عمل لتحديد احتياجات المتنزه بما يتعلق بخطة إدارة الشاطئ.	مدير المتنزه	الفريق/ أصحاب العلاقة	■				
2.2.3- رفع تلك الاحتياجات بوثيقة رسمية لمجلس المفوضين	مدير المتنزه		■				
3.2.3- متابعة احتياجات المتنزه في خطة إدارة الشاطئ لحين صدورها	مدير المتنزه			■			
المؤشر: احتياجات المتنزه مدمجة في خطة إدارة الشاطئ عند صدورها (توقيته الزمني مرتبط بخطة إدارة الشاطئ)							

4.الهدف العملي الرابع: **تطوير خطة إدارة الزوار والنشاطات السياحية في متنزه العقبة البحري**

المخرج 1.4- خطة إدارة زوار مطبقة بفاعلية

الأنشطة

االنشاط	المعني بالتفيذ	المستشار	وقت التنفيذ المقترح 2014	2015	2016	2017	2018
1.1.4- جمع وتبويب معلومات الزوار من حيث الأعداد والجنسيات، وزمن الزيارة وعمل إحصائية كاملة للخمس سنوات الماضية على الأقل.	مسؤول السياحة	مدير المتنزه/ السلطة		■			

2.1.4- تحليل احتياجات الزورا ومشغلي السياحة على الشاطئ	مستشار سياحة	مدير المتنزه	
3.1.4- تقييم وضع السياحة الحالي بما فيه المرافق وآلية الاستخدام والتشغيل	مستشار سياحة	مدير المتنزه	
4.1.4- دراسة سعة المتنزه الاستيعابية للزوار سواء على الشاطئ أو في البحر	مستشار متخصص	مدير المتنزه/ الفريق الموقعي	
5.1.4- تحليل النتائج مجتمعة والخروج بخطة إدارة زوار للمتنزه تتوافق واهداف المتنزه والسعة الاستيعابية للزوار.	مستشار متخصص	أصحاب العلاقة	
6.1.4- عرض الخطة على أصحاب العلاقة والهيئات المختصة	مستشار متخصص		
7.1.4- الحصول على اعتماد الخطة من سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	المستشار/ مدير المتنزه	الفريق المختص	
8.1.4- تطبيق الخطة	الفريق المعني		
9.1.4- تقييم الاثر الذي أحدثته خطة إدارة الزوار في المتنزه	مستشار متخصص		
مؤشر التنفيذ: خطة إدارة الزوار معتمدة في نهاية شهر 9/ 2016 تقرير تقييم أثر الخطة في نهاية 2018			

5. الهدف العملي الخامس: **تطوير خطة أعمال تجارية**			
المخرج 1.5- خطة أعمال تجارية منطقية وقابلة للتطبيق			
الأنشطة			
االنشاط	**المعنـــــي**	**المستشار**	**وقت التنفيذ المقترح**

	بالتفيذ		2014	2015	2016	2017	2018
1.1.5- دراسة تحليلية للمدخلات والمخرجات المالية في المتنزه.	مستشار متخصص	مدير المتنزه/ السلطة					
2.1.5- صياغة خطة الأعمال التجارية بما لا يتعارض مع أهداف المتنزه	مستشار سياحة	مدير المتنزه/ لجنة الإدارة					
3.1.5- تطبيق الخطة	الفريق المعني						
4.1.5- تقييم الاثر المالي الذي أحدثته الخطة	مستشار متخصص						
مؤشرات التنفيذ وثيقة الخطة جاهزة في نهاية شهر 9 / 2016							

6. الهدف العملي السادس: **برنامج مراقبة بيئية مبنى على احتياجات المتنزه البحري يستخدم لتوجيه الأنشطة الإدارية في المتنزه**

المخرج 1.6- اتفاقية التعاون مع محطة العلوم البحرية محدثة لخدمة أهداف إدارة المتنزه

الأنشطة

االنشاط	المعني بالتفيذ	المستشار	وقت التنفيذ المقترح				
			2014	2015	2016	2017	2018
1.1.6- مراجعة الاتفاقية مع محطة العلوم البحرية لتكون موجهة لأغراض إدارة المتنزه.	مستشار مختص	مدير المتنزه/					

النشاط	المعني بالتنفيذ	المستشار					
		السلطة					
2.1.6- إعداد اتفاقية تعاون محدثة مبنية على برامج دراسات متخصصة لإدارة المحمية.	مستشار سياحة	مدير المتنزه					
مؤشر التنفيذ: الاتفاقية الجديدة موقعة ومتفق عليها في مطلع الربع الثاني	مدير المتنزه						

المخرج 2.6- برنامج دراسات أولية يستهدف منطقة متنزه العقبة البحري سواء للشاطئ أو للبحر.

(يوصى هنا وبشدة بضرورة تعيين باحث بيئي في الموقع (ضمن كادر المتنزه) من أصحاب التخصصات البحرية ليتابع مع كافة المستشارين برامج الدراسات والأبحاث ويقوم بتنسيق نتائجها ودمجها في التخطيط)

الأنشطة

النشاط	المعني بالتنفيذ	المستشار	وقت التنفيذ المقترح				
			2014	2015	2016	2017	2018
1.2.6- منظومة من برنامج الدراسات الأولية لتكون ركيزة لبرنامج المراقبة بعد ذلك ويقترح خمسة برامج رئيسة: - دراسة أولية محدثة لأنواع المرجان في المتنزه وأماكن توزيعها. - دراسة أولية محدثة للأعشاب البحرية وأماكن توزيعها. - دراسة أولية محدثة لأنواع الأسماك وكمياتها وأمكان توزيعها. - دراسة لنوعية المياه. - دراسة للطيور البحرية في المتنزه والشاطئ.	مستشار متخصص	مدير المتنزه/ الفريق الموقعي					
2.2.6- وضع برامج مراقبة رئيسة مبنية على أنواع مؤشرة على سلامة النظام البيئي البحري. ويتم اختيار نوعية الدراسة ومعاييرها من قبل خبير متخصص في كل مجال.	مستشار متخصص	الفريق المعني					
3.2.6- تنفيذ برامج المراقبة وكتابة تقاريرها وتوصياتها	مستشار متخصص	الفريق المعني /					

			المساعد
4.2.6- تقييم فعالية إدارة المتنزه من ناحية بيئية بناء على المؤشرات الناتجة من برامج الدراسات.			
المؤشرات: تعيين باحثي بيئي موقعي في مطلع العام 2014 تقارير الدراسات الأولية لكل دراسة (حسب الاتفاق) وثيقة برنامج المراقبة تقرير فعالية الإدارة (في نهاية 2018)			

7. الهدف العملي السابع: **تفعيل النظام الإداري للمتنزه في ظل الاستقلالية الإدارية والمالية وضمن إطار خطة إدارية متكاملة**

المخرج 7.1- نظام إدارة المتنزه مستقل ماليا وإداريا ومنضبط بالخطة المعتمدة وخطة العمل المتفق عليها سنويا

الأنشطة

النشاط	المعني بالتنفيذ	المستشار	وقت التنفيذ المقترح				
			2014	2015	2016	2017	2018
1.1.7- اعتماد الخطة الإدارية من السلطة	مدير المتنزه						
2.1.7- اعتماد موازنة المتنزه السنوية وطريقة الإنفاق حسب النظام.	مدير المتنزه						
3.1.7- تقوية وتفعيل دور اللجنة التوجيهية كأداة إدارة محايدة	مدير المتنزه						
مؤشر التنفيذ: الخطة معتمدة في بداية 2014 و كذلك الموازنة السنوية وخطة العمل السنوية.	مدير المتنزه						

8. الهدف العملي الثامن: **إدراج متنزه العقبة الوطني على قائمة الشواطئ المعتمدة (بيئياً) عالميا**

المخرج 1.8- المتنزه مدرج على اتفاقية عالمية واحدة على الأقل (العلم الأزرق)

الأنشطة

النشاط	المعني بالتفيذ	المستشار	وقت التنفيذ المقترح 2014				2015				2016				2017				2018			
1.1.8- إعادة إحياء مبادرة العلم الأزرق بالاستفادة من التجربة السابقة.	مدير المتنزه	السلطة	■	■	■	■	■	■														
2.1.8- البحث عن إعلانات ومبادرات عالمية أخرى يمكن أن يندرج تحتها المتنزه	مدير المتنزه	مستشار مختص											■	■	■	■						
3.1.8- التقدم لإعلان دولي آخر	مدير المتنزه	مستشار مختص																			■	■
مؤشر التنفيذ: المتنزه معلن كمتنزه يحمل شعار العلم الأزرق في منتصف 2015 المتنزه حاصل على إعلان آخر دولي في نهاية 2018	مدير المتنزه							■														■

9. الهدف العملي التاسع: **تفعيل النظام الخاص بالمتنزه ضمن التعاون التكاملي مع كافة الشركاء كل في تخصصه**

المخرج 1.8- لجنة إدارية فاعلة تمثل كل اصحاب العلاقة

الأنشطة

النشاط	المعني بالتفيذ	المستشار	وقت التنفيذ المقترح 2014				2015				2016				2017				2018			
1.1.9- ضمان عمل لجنة الإدارة بطريقة مستمرة من خلال منظومة من الاجتماعات والأنشطة (يقترح اجتماع ربعي، وعند الحاجة)	مدير المتنزه	أعضاء اللجنة	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
2.1.9- تقييم عمل لجنة الإدارة سنويا في نهاية كل عام.	مستشار خارجي	مدير المتنزه				■				■				■				■				■
3.1.- توثيق وجود اللجنة قانونيا ضمن نظام إدارة المتنزه	مدير					■																

النشاط	المعني بالتنفيذ	المستشار	2014				2015				2016				2017				2018			
	المتنزه					■																
مؤشر التنفيذ: اللجنة بأعضائها مدرجين على نظام المتنزه الخاص المعتمد لدى السلطة في منتصف عام 2014				■																		

10. الهدف العملي العاشر: **مراجعة وتحديث خطة تقسيم المتنزه لتلبي أهداف الحماية وبالتوافق مع مصالح المستخدمين**

المخرج 1.10- خطة تقسيم محدثة ومعدة بطريقة علمية مبنية على نتائج الدراسات والأبحاث واهتمامات المتسخدمين.

الأنشطة

النشاط	المعني بالتفيذ	المستشار	وقت التنفيذ المقترح: 2014				2015				2016				2017				2018			
1.1.10- مراجعة خطة التقسيم الحالية وأنماط وأماكن الاستخدام والأهمية الحيوية.	مستشار مختص	مدير المتنزه/ السلطة				■																
2.1.10- ورشة عمل مع كافة أصحاب العلاقة لتحديد أماكن الاستخدام بطريقة مستدامة تضمن صون التنوع الحيوي البحري.	مدير المتنزه/ وكل أصحاب العلاقة	مستشار مختص/ ميسر					■															
3.1.10- صياغة المسودة الأولى من خطة التقسيم باستخدام التقنيات الحديثة في التقسيمات الإدارية مثل نظم المعلومات الجغرافية.	مستشار مختص	مدير المتنزه/ السلطة						■														
4.1.10- عرض خطة التقسيم للمناقشة والاستشارة على اللجنة الإدارية والمعنيين من خارجها.	المستشار المختص/ الميسر	مدير المتنزه/ السلطة						■														
5.1.10- إعتماد الخطة رسميا كوثيقة استخدام أراضي في المتنزه.	مدير المتنزه								■													
مؤشرات التنفيذ: خطة التقسيم معتمدة وجاهزة للتطبيق في شهر 8 /2015									■													

11. الهدف العملي الحادي عشر: **مراجعة خطة التوعية لتضم برامج اكثر تنوعا ولتشمل شريحة أوسع من مستخدمي الشاطئ والمتنزه.**

المخرج 1.11- خطة توعية موجهة للفئات المستهدفة من مستخدمي الشاطئ وأصحاب العلاقة

الأنشطة

النشاط	المعني بالتنفيذ	المستشار	وقت التنفيذ المقترح																	
			2014				2015				2016				2017				2018			
1.1.11- مراجعة خطة التوعية الحالية من حيث الأثر والفئات المستهدفة.	مستشار مختص	مسؤول التوعية																		
2.1.11- عمل دراسة قياس الوعي للخروج بمؤشرات قابلة للقياس بعد تطبيق البرنامج التوعوي.	مستشار مختص	مسؤول التوعية																		
3.1.11- تصميم البرنامج بناء للتعامل مع الفجوات المعرفة والمستهدفة بالبرنامج وحسب الفئات المستهدفة.	مستشار مختص	مسؤول التوعية																		
4.1.11- تنفيذ البرنامج.	مسؤول التوعية	مدير المتنزه																		
5.1.11- قياس أثر البرنامج على الفئات المستهدفة.	مسؤول التوعية	مستشار إحصائي																		
6.1.11- مراجعة الخطة وتحليل الفجوات إن وجدت لتصميم الخطة الجديدة.																				
مؤشرات التنفيذ: تقرير الدراسة جاهز في نهاية عام 2014. تقرير أثر برنامج التوعية على الفئات المستهدفة جاهز منتصف 2017.																				

12.الهدف العملي الثاني عشر: **تطوير برامج اتصال وتواصل ممنهج مع كافة المعنيين والمؤثرين والمتأثرين بإدارة المتنزه البحري.**

المخرج 1.12- خطة اتصال ممنهجة مع الفئات المستهدفة.

الأنشطة

النشاط	المعني	المستشار	وقت التنفيذ المقترح

	بالتفيذ		2014	2015	2016	2017	2018
1.1.12- تقييم البرنامج القديم وتعريف الفجوات (إن وجدت)	ميسر/ مدير المتنزه	الفريق					
2.1.12- تحليل أصحاب العلاقة المعنيين بالمتنزه وتحديد طرق التعاون معهم للوصول إلى النقطة المرجعية قبل تطبيق البرنامج.							
3.1.12- تصميم برامج اتصال مختلفة للفئات المستهدفة كل حسب اهتمامه.							
4.1.12- إنشاء وحدة في الهيكل الإداري للمتنزه تعنى بتطبيق برنامج الاتصال والتواصل.							
5.1.12- البدء بتطبيق البرنامج.							
6.1.12- قياس فاعلية البرنامج بالرجوع إلى النقطة المرجعية في النشاط 2.1.12.							
مؤشرات التنفيذ: وثيقة تحليل اصحاب العلاقة مع نهاية عام 2014 تقرير فاعلية برنامج الاتصال في نهاية 2018.							

الملاحق

الملحق الأول

قائمة بأصناف وأجناس الأحياء البحرية التي وجدت في المياه الأردنية طبقا لدراسة المملكة (JORDAN COUNTRY STUDY) للتنوع الحيوي (HATOUGH-BOURAN, 1998).

المجموعة	عدد الأجناس	عدد الأصناف
1. اللحميات	54	58
2. الاسفنجيات-المساميات	19	25
3. اللواسع	101	237
أ. هدريات	21	24
ب. الكأسيات	3	3
ج. الزهريات	77	219
ج1. المرجان الصلب	51	158
ج2. غيرها	26	52
4. الديدان	129	242
5. الرخويات	300	645
أ. بطنقدميات	207	479
ب. عديدات الأرجل	8	17
ج. ذات المصراعين	82	162
د. الرأسقدميات	2	2
ه. الزورققدميات	1	2
6. الحلقيات/الديدان الحلقية	34	37
7. القشريات	131	1202
8. الجلدشوكيات	82	125
أ. نجم البحر	17	21
ب. الثعابنيات	16	29
ج. قنفد البحر	25	29
د. خيار البحر	11	32
ه. الزنبقيات	13	14
9. الذيلحبليات	12	20

10. شوكية الفم	2	4
11. الأسماك	118	161
12. البكتيريا	18	18
13.الطحالب الخضراء المزرقة	4	4
14. الطحالب الخضراء	13	16
15. الطحالب البنية	16	19
16. الطحالب الخضراء المصفرة	55	153
17. الطحالب الثنائية	10	50
18. الطحالب الحمراء	2	32
19. Anthophyta	2	3

الملحق الثاني:

تقرير جلسة الحوار الأولى لتحضير الخطة الإدارية لمتنزه العقبة البحري 2013/03/12

مقدمة

يعد منتزه العقبة البحري المحمية البحرية الوحيدة في الأردن والتي أنشأت عام 1997 لحماية النظام البحري المميز لخليج العقبة وشعابه المرجانية. وقد أعدت خطة الإدارة للمتنزه عام 2000 لتمكن إدارة المتنزه من الحفاظ على معالم المتنزه البحري وبيئاتها البحرية، ولتنظم استخدامات المتنزه خاصة في مواضيع الأنشطة الترفيهية كالزيارة والغطس، وكذلك صيد الأسماك.

وبعد مضي أعوام من إدارة المتنزه، حان الوقت لتحديث الخطة السابقة واتباع السبل الأحدث في تطوير خطط المحميات البحرية، ومن أهم التوجهات الجديدة في إدارة المحميات هو إشراك أصحاب العلاقة بكافة أطيافهم في عملية التخطيط ومنذ البداية. ولهذا نهجت إدارة المتنزه البحري وبالتعاون مع مشروع حماية البيئة الساحلية والتنوع الحيوي البحري المنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبدعم فني من الجمعية الملكية لحماية الطبيعة إلى عقد أول جلسة حوارية مع كافة أصحاب العلاقة المتأثرين أوالمؤثرين بإدارة المتنزه البحري بتاريخ 12 آذار 2013 وذلك لاستطلاع آرائهم ومتطلباتهم للاعتبار في الخطة الجديدة.

وقد حضر الجلسة الحوارية ممثلون عن جميع الفئات المستهدفة بدءً بإدارة المتنزه البحري، وممثلون من سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، ومحطة العلوم البحرية، وجمعية القوارب الزجاجية، وفندق راديسون بلو تالا بي، والجمعية الملكية لحماية الحياة البحرية، والقوة البحرية الملكية، والإدارة الملكية لحماية البيئة، وجمعية فنادق العقبة، ومختبرات ابن حيان، ومرصد طيور العقبة، ومدير مشروع حماية البيئة الساحلية، وفي الملحق الأول في نهاية هذا التقرير أسماء المشاركين وعناوينهم.

قدم الميسر (المستشار من الجمعية الملكية لحماية الطبيعة) عرضا عن تطور النظرة في إدارة المحميات وذلك تمهيدا لما سيأتي بعده وأكد على أن إدارة المحميات في العهد الحديث أصبحت تنظر إلى الاستخدام البشري كجزء من الأنشطة الطبيعية، بل وأصبحت تشجع أنشطة الاستخدام المستدامة والارتباط الثقافي الاجتماعي بالموقع والمحافظة عليه وعلى تراثه الطبيعي والثقافي.

ثم تناول الميسر اعتبارات أصحاب العلاقة المختلفين في إدارة المتنزه فكانت كالآتي:

1- جمعية العقبة للغوص

قدم ممثل الجمعية ما يعني الغواصين وممارسي رياضة الغطس في إدارة الموقع، ودعى إلى تضافر الجهود في

استثمار مهنة الغوص استثمارا صحيحا.
وأكد على الدور الذي يقوم به الشركاء في حفظ هذه الرياضة وهم : إدارة المتنزه، والجهات الأمنية خصوصا الأمن العسكري، والبحرية، وكانت أهم النقاط التي أثيرت من قبل الجمعية:

- مراجعة جميع مواقع الغطس التي تقلصت بسبب الاستثمار لتنحصر في المحمية البحرية، بعد أن كانت واسعة الانتشار على الجهة الجنوبية.
- تأمين الوصول إلى مناطق الغطس من الشواطئ، الأمر الذي يتميز به شاطئ العقبة عن غيره من الشواطئ في العالم، وهو قرب مواقع الغطس من الشاطئ، وهذا بدوره يجلب الإقبال على الغطس لسهولة الوصول، وقلة التكلفة في مقابل استخدام القوارب ولساعات طويلة.
- إشراك الجمعية في صنع القرار ضمن اللجنة الإدارية لمتنزه العقبة البحري.
- تأمين الدعم السنوي لاستدامة الجمعية (من سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة)
- ضرورة الدعوة إلى اجتماع عاجل مع المختصين من سلطة العقبة لمناقشة أبعاد تطوير قطاع الغوص في العقبة بطرق مستدامة.

2- جمعية صيادي ثغر الأردن

قدم ممثلوا الجمعية اعتبارات الصيادين الملتزمين من أهال العقبة بما يخص صيد الأسماك، وكانت كما يأتي:

- مراجعة خطة تقسيم المناطق للسماح للصيادين بجمع الطعم في منطقة المتنزه.
- مراجعة منطقة المنع في الجهة الجنوبية من المتنزه.
- إعداد خطة متكاملة لاستخدام الساحل.
- توفير بدائل عن مناطق المنع.
- تأمين مسارات القوارب بين المناطق المسموحة بعيدا عن مناطق المنع.

تم تداول بعض النقاط قبل الانتقال إلى الفئات الأخرى كانت بالتشارك مع معظم الحضور وهي:

أ- وجود إجراءات سلامة في المتنزه بالتعاون مع الدفاع المدني.
ب- إدراج المحمية البحرية على برنامج التوعية الوطني.
ج- توثيق نظام المخالفات (نظام الردع والتحفيز للاستفادة منه في إصدار التصاريح).
د- تفعيل نظام المراقبة مع الشركاء (الشرطة البيئية، البحرية، استخدام كاميرات).
ه- مراجعة النظام الإداري للمتنزه.
و- مراجعة القوانين العامة والتعليمات.
ز- خطة لإدارة الكوارث والأزمات.
ح- برامج إعادة تأهيل لمواقع الغوص (باستحداث مواقع جديدة، وترك القديمة لأغراض إعادة التأهيل).
ط- مراقبة المناطق الأكثر عرضة للتدهور البيئي.
ي- منظومة إنذار مبكر.
ك- مبادرة العلم الأزرق.
ل- التعاون في برنامج البيئة البحرية بين الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية، والمتنزه، والجمعية الملكية لحماية الطبيعة.

3- الإدارة الملكية لحماية البيئة (الشرطة البيئة):

من أهم النقاط التي أثيرت من قبل **الشرطة البيئية:**

- وجود مفرزة بيئية داخل المتنزه.
- تأمين جولات بحرية مشتركة.
- بناء القدرات في مجال البيئة البحرية.

وبعد هذه النقاط تم التعرض لمواضيع أخرى شملت:

أ- تعميم نتائج الدراسات والأبحاث العلمية.

ب- إعفاء الجمعيات من رسوم المرور داخل المتنزه.

ت- توفير مرفئ/ مصف آمن للقوارب في وقت الضغط والازدحام.

4- إدارة المتنزه

من أهم النقاط التي أثيرت من قبل متنزه العقبة:

- إجراءات رادعة لإدارة النفايات الصلبة على الشاطئ.
- برنامج توعية تجاه النفايات الصلبة على الشاطئ.
- اتفاقية استخدام الأراضي مع الجهات المعنية.
- اتفاقية تعاون بين مراكز الغوص والمتنزه.
- اتفاقية تعاون بين المتنزه وجمعية القوارب الزجاجية.
- المتغيرات على الجهة البرية وتعديل الحدود وتثبيتها.
- دور القطاع الخاص في دعم المتنزه واعتماد مبدأ (الملوث يدفع).
- ترويج المتنزه البحري.
- ترسيم حدود الجانب البحري.
- اسم المتنزه المعتمد (متنزه العقبة البحري) وليس متنزه سلام العقبة.
- اتفاقية تعاون مع الجهات الأمنية.
- اتفاقية تعاون مع جمعية صيادي الأسماك.
- مبادرات ومشاريع ممولة من الجهات المانحة والقطاع الخاص.

5- محطة العلوم البحرية

- برنامج مراقبة نوعية المياه.
- برنامج المراقبة الحيوية: لكل من المغذيات، الأحياء البحرية، الأسماك، المرجان.
- برنامج مراقبة بيئي مشترك للمتنزه.
- نشر المعلومات للعامة وتوجيه برامج المراقبة لصالح إدارة المحمية.
- المسوحات الجيولوجية.
- التقارير ومشاركتها مع المتنزه.
- نظام الإنذار المبكر.
- إمكانية التعاون مع المحطة بشأن الاستزراع السمكي (من قبل جمعية صيادي ثغر الأردن).

الاستنتاجات

1- أجمع الحضور على ضرورة النظر وعلى مستوى الإقليم بإعداد خطة استخدام الساحل تقسم فيه الأولويات ، وتوضح فيه حدود الاستخدام والاستثمار.

2- بما يخص المتنزه البحري، ضرورة تشكيل لجنة إدارية تمثل الشركاء تكون بمثابة المستشار للإدارة.

3- ضرورة مراعاة مصالح المستفيدين من أبناء العقبة والذين تأثروا بسبب عمليات المنع سواء الأمنية، أو الاستثمارية، أو بسبب أنشطة المتنزه، ويضم هذا ثلاث فئات أساسية هي الغواصين، وأصحاب القوارب، وصيادي السمك، ويدرج هذا

أيضا في الخطة العامة لاستخدام الساحل، والذي يتكامل مع إدارة المتنزه البحري.

4- ضرورة تأمين إجراءات السلامة العامة في المتنزه البحري سواء للزوار أو الغطاسين وغيرهم من المستخدمين، وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة خاصة الدفاع المدني، والبحرية، كما يجب بناء قدرات موظفي المتنزه بهذا الصدد.

5- بما يخص تطبيق القوانين خارج صلاحيات موظفي المتنزه، فإنه من الضروري جدا التعامل التام مع الزملاء في الادارة الملكية لحماية البيئة (الشرطة البيئية)، وإنشاء مفرزة شرطة بيئية ضمن حدود المتنزه مؤهلة ومجهزة لمساعدة فريق المتنزه بضبط القوانين والتعليمات ضمن حدود المتنزه وفي محيطه، كذلك إيجاد نظام رادع للمخالف، وتوثيق وتسجيل المخالفات التي يرتكبها المستخدمون واستخدامها في تجديد الرخص وغيرها من التصاريح.

6- التعاون الوطني والدولي: كالتعاون مع فريق الجمعية الملكية لحماية الحياة البحرية بموضوع التوعية ضمن أطر مؤسسية واضحة، ودمج مفهوم حماية الحياة البحرية في المناهج وضمن برنامج التوعية الخاص بالجمعية الملكية لحماية الطبيعة على مستوى المملكة. وفي إطار التعاون الدولي، العمل على تسجيل المتنزه ضمن مبادرة العلم الأزرق، آخذين بعين الاعتبار التبعات الإدارية الناتجة عن هذه المبادرة وضرورة الالتزام بما فيها.

7- المراقبة الحيوية والبيئية للتنوع البحري داخل المتنزه: وذلك بتنشيط التعاون القائم بين المتنزه ومحطة العلوم البحرية وتوجيه التعاون لدراسات وأبحاث تخدم إدارة المتنزه البيئية، وتجعل منه متنزها مدارا لحماية التنوع الحيوي البحري، وبناء قدرة المتنزه العلمية بتعيين باحث أو أكثر مكلفون بمراقبة النظام الحيوي داخل المتنزه.

المرحلة القادمة

تشكيل لجنة مصغرة من كل أصحاب العلاقة للبدء بصياغة المسودة الأولى لخطة إدارة المتنزه بالطريقة التشاركية. ويوصى بأن يعقد اجتماع سريع مع الفريق في المتنزه لمناقشة الترتيبات الإدارية القادمة وإمكانية تطبيق الخطة الإدارية بالتوجهات الجديدة.

نتائج جلسة العصف الذهني

***جملة المشكلة:**

تضارب المصالح كون المتنزه يعتبر موقع سياحي ترفيهي بحري وحيد وهو في نفس الوقت محمية معرفة بنظام خاص.

*** التهديدات**

- إخضاع المتنزه لنظام الخدمة المدنية.
- ضعف التشريعات والأنظمة الناظمة لعمل المنتزه البحري.
- تزايد أعداد الزوار بما لا يتناسب مع مساحة وامكانيات المتنزه.
- ازدياد عدد مراكز الغوص والقوارب الزجاجية وقوارب الصيد.
- عدم الوعي الكافي من المجتمع بأهمية البيئة البحرية وضرورة المحافظة عليها.

- مركزية الإدارة للمتنزه من قبل السلطة.
- الإستثمارات السياحية بأنواعها.
- قصر طول الساحل الأردني (نقطة ضعف أيضاً).
- تعدد الجهات المستخدمة والمستفيدة مع ضعف التنسيق فيما بينها.
- الأوضاع السياسية المحيطة بالمنطقة (الربيع العربي).
- عدم تطبيق نظام المخالفات من الجهات المعنية.
- التلوث الناتج من البواخر المارة.
- الكوارث الطبيعية.
- التغير المناخي.
- ضعف دور الإعلام.
- تغير السياسات بتغير الإدارات في السلطة.
- قرب ميناء الركاب الجديد.
- ليس لدى إدارة المتنزه السلطة أو الاستقلالية لاتخاذ القرار حيث أنه بحاجة إلى الرجوع إلى سلطة العقبة للبت في الأمور المتعلقة بالمتنزه والمستخدمين مما سبب وجود خلل في العلاقة ما بين إدارة المتنزه والجهات المستخدمة له، كما إن قلة الكوادر والخبرات التخصصية لها دور في ما ذكر أعلاه.
- نتيجة لعدم توفر الاستقلالية المالية والإدارية وارتباطه عضوياً بالسلطة (ASEZA) ومع تضارب الأنشطة والمصالح بين المستخدمين بعضهم البعض، ومع اعتبارات حماية الموارد الطبيعية ومحدودية المنطقة وغياب التنسيق بين الجهات المعنية، كل ذلك أدى إلى إشكالات في تحقيق الهدف من إنشاء المتنزه وهو " حماية الموارد البحرية من خلال تقديم الخدمات بطريقة مستدامة".

*** الفرص:**

- إن إعداد خطة إدارة المتنزه البحري تعد فرصة لشمول كافة المستخدمين الحقيقيين في لجنة إدارة المتنزه وخصوصاً جمعية مراكز الغوص، وجمعية القوارب الزجاجية.
- وجود عدد من المشاريع الدولية القائمة مع المتنزه حالياً يمكن استغلالها في تنفيذ الكثير من المشاريع المشتركة مع مستخدمي المتنزه لتذليل المشكلات التي تواجههم وأيضاً في زيادة التواصل والتنسيق المشترك.
- هناك فرص تمويل متاحة يمكن تحفيز وتوجيه المستخدمين الرئيسيين لاستغلالها للتعويض عليهم عن النقص الحاصل في المكتسبات لديهم نتيجة ظهور أنشطة مشابهه وأخرى مؤثرة.
- استغلال وجود توجه شعبي للمطالبة بعدم تخصيص وإغلاق الشواطئ العامة وذلك لمنع تخصيص أو إغلاق شواطئ ضمن المتنزه البحري مستقبلاً.
- تفعيل الفرص (تمويل) منتجات رفيقة بالبنية، التعويضات (قتل المرجان)
- ترويج سياحي.
- الاستفادة من مخرجات المشاريع القائمة (البحث العلمي).

***نقاط الضعف**

- قلة الكوادر/ قلة التدريب (البحث العلمي).
- عدم وجود استقلالية إدارية ومالية.
- عدم تفعيل نظام المخالفات.
- عدم وجود تقسيم واضح لمناطق المتنزه للاستخدامات المختلفة من قبل المستخدمين.
- ضعف وجود تصريف لمياه الأمطار.
- عدم وجود تدريب متقدم بالأمور المتعلقة بالأمن والسلامة العامة.
- عدم وجود إحصائيات وبيانات تتعلق بإعداد الزوار.
- عدم وجود شواطئ معتمدة دولياً.
- عدم وجود خطة طوارئ.
- سهولة الوصول إلى المتنزه.
- نقص في المراقبة البيئية و البحث العلمي.
- انتقال الموظفين المؤهلين إلى المديريات المركزية السلطة.

***نقاط القوة**

- وجود بعض الكادر المحلي المؤهل رغم قلة عددهم.
- وجود هيكل تنظيمي معتمد ومهام إدارية.
- وجود الإدارة في نفس موقع المتنزه.
- وجود بنية تحتية وفوقية مناسبة (مباني، سيارات، قوارب، معدات غوص...).
- توفر مرافق خدمية وترفيهية للزوار.
- اعتماد خطة إعلامية (نشرة شهرية، صفحات التواصل الإجتماعي)
- المشاركة في برامج التوعية البيئية والمجتمعية والمبادرات المختلفة في مايخص حماية البيئة والساحل.
- وجود نظام خاص بالمتنزه وتعليمات صادرة بموجبه.
- صلاحيات الضابطة العدلية لموظفي المتنزه.
- وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار.
- وجود مخطط لإستعمالات المتنزه Zoning.
- وجود تنسيق وتواصل بشكل مستمر مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمتنزه.
- وجود مظلة تنسيقية لأصحاب العلاقة.
- جزء من منظومة برامج ومشاريع دولية (UNDP,USAID,PERSGA).
- التنوع الحيوي المميز.

الملحق الثالث:

مصفوفة صياغة الأهداف بعد استخراج نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات

تقييم البيئة الداخلية / تقييم البيئة الخارجية	نقاط القوة	استراتيجية استباقية
الفرص		الأهداف العملية
فرصة لشمول كافة المستخدمين الحقيقيين في لجنة إدارة المتنزه وخصوصاً جمعية مراكز الغوص، وجمعية القوارب الزجاجية	أصحاب العلاقة ممثلين ضمن مؤسسات مجتمع مدني وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار وجود مظلة تنسيقية تجمع أصحاب العلاقة.	(1) تأسيس لجنة توجيهية لإدارة المتنزه يرأسها مدير المتنزه، وتضم الشركاء جميعا: - جمعية الغواصين. - جمعية صيادي الأسماك - ممثل عن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة - جمعية أصحاب القوارب الزجاجية. - الجهات الأمنية (الشرطة البيئية، البحرية)
وجود عدد من المشاريع الدولية القائمة مع المتنزه حالياً يمكن استغلالها في تنفيذ الكثير من المشاريع المشتركة مع مستخدمي المتنزه لتذليل المشكلات التي تواجههم وأيضاً في زيادة التواصل والتنسيق المشترك	جزء من منظومة مشاريع وبرامج دولية (UNDP, USAID) تنوع حيوي مميز	(2) تقديم مقترح مشروع متكامل لتطوير إدارة المتنزه ووضعة على منظومة المحميات الطبعية ضمن قانون المحميات.

هناك فرص تمويل متاحة يمكن تحفيز وتوجيه المستخدمين الرئيسيين لاستغلالها للتعويض عليهم عن النقص الحاصل في المكتسبات لديهم نتيجة ظهور أنشطة مشابهه وأخرى مؤثرة.	وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمتنزه.	
تفعيل الفرص (تمويل) منتجات رفيقة بالبنية، التعويضات (قتل المرجان).	تنوع حيوي مميز.	
استغلال وجود توجه شعبي للمطالبة بعدم تخصيص وإغلاق الشواطئ العامة وذلك لمنع تخصيص أو إغلاق الشواطئ ضمن المتنزه البحري مستقبلاً.	وجود نظام خاص بالمتنزه وتعليمات صادرة بموجبه وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار.	(3) تطوير خطة إدارة شاطئية متكاملة تثبت حدود الشواطئ العامة والمتنزه البحري وأماكن الاستخدام والاستثمار.
	وجود مخطط لاستعمالات المتنزه Zoning.	
	وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمتنزه.	
	وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمتنزه.	
	وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمتنزه.	
الترويج السياحي	التنوع الحيوي.	(4) تطوير خطة إدارة الزوار والنشاطات السياحية في متنزه العقبة البحري. (5) تطوير خطة أعمال تجارية للمتنزه.
	نقطة جذب سياحي وترفيهي كونه الوحيد البحري في المملكة.	
	توفر مرافق خدمة للزوار.	
الاستفادة من مخرجات المشاريع القائمة (البحث العلمي)	كادر محلي مؤهل لكنه غير كاف.	(6) برنامج مراقبة بيئية مبني على احتياجات المتنزه البحري وبالتعاونمع
	هيكل تنظيمي معتمد ومهام إدارية واضحة.	

	وجود الإدارة الموقعية في نفس موقع المتنزه.	الشركاء يستخدم لتويجه الأنشطة الإدارية في المتنزه.
	وجود بنية تحتية مناسبة (مباني ، سيارات، قوارب، معدات غطس).	
	صلاحيات الضابطة العدلية لموظفي المتنزه.	
	وجود مخطط لاستعمالات المتنزه Zoning.	
	تنوع حيوي مميز.	
تقويم البيئة الداخلية / تقويم البيئة الخارجية	نقاط الضعف	استراتيجية علاجية
الفرص		الأهداف العملية
فرصة لشمول كافة المستخدمين الحقيقيين في لجنة إدارة المتنزه وخصوصاً جمعية مراكز الغوص، وجمعية القوارب الزجاجية.	• عدم وجود استقلالية إدارية ومالية.	(7) تفعيل النظام الإداري للمتنزه في ظل الاستقلالية الإدارية والمالية و ضمن إطار خطة إدارية متكاملة.
	• عدم تفعيل نظام المخالفات.	
	• سهولة الوصول إلى المتنزه.	
	• عدم وجود سلطة أمنية فعالة.	
	• عدم وجود تقسيم واضح لمناطق المتنزه للاستخدامات المختلفة من قبل المستخدمين.	
	• عدم وجود إحصائيات وبيانات تتعلق بإعداد الزوار.	
	عدم وجود خطة طوارئ.	
وجود عدد من المشاريع الدولية القائمة مع المتنزه حالياً يمكن استغلالها في تنفيذ الكثير من المشاريع المشتركة مع مستخدمي المتنزه لتذليل المشكلات التي تواجههم وأيضاً في زيادة التواصل والتنسيق المشترك.	قلة الكوادر/ قلة التدريب (البحث العلمي).	الهدف (2) - تستهدف مقترحات المشاريع هذه الحاجات.
	ضعف وجود تصريف لمياه الأمطار.	
	عدم وجود تدريب متقدم بالأمور المتعلقة بالأمن والسلامة العامة.	

هناك فرص تمويل متاحة يمكن تحفيز وتوجيه المستخدمين الرئيسيين لاستغلالها للتعويض عليهم عن النقص الحاصل في المكتسبات لديهم نتيجة ظهور أنشطة مشابهه وأخرى مؤثرة.		
تفعيل الفرص (تمويل) منتجات رفيقة بالبنية، التعويضات (قتل المرجان).		
استغلال وجود توجه شعبي للمطالبة بعدم تخصيص وإغلاق الشواطئ العامة وذلك لمنع تخصيص أو إغلاق الشواطئ ضمن المتنزه البحري مستقبلاً.	• عدم تفعيل نظام المخالفات.	الهدف (3) - ويستهدف إقرار خطة استخدام الشاطئ. الهدف (8)- إدراج متنزه العقبة الوطني على قائمة الشواطئ المعتمدة عالميا (كمبادرة العلم الأزرق)
	• عدم وجود سلطة أمنية فعالة.	
	• عدم وجود شواطئ معتمدة دوليا.	
	• سهولة الوصول إلى المتنزه.	
	• قصر الساحل الأردني.	
	• عدم وجود تقسيم واضح لمناطق المتنزه للاستخدامات المختلفة من قبل المستخدمين.	
الترويج السياحي	عدم وجود إحصائيات وبيانات تتعلق بأعداد الزوار	يتقاطع مع الهدف (4) بضرورة تطوير خطة إدارة زوار مبنية على معلومات صحيحة من نتائج دراسات ميدانية موثوقة.
	عدم وجود تدريب متقدم بالأمور المتعلقة بالسلامة العامة.	
	سهولة الوصول إلى المتنزه	
الاستفادة من مخرجات المشاريع القائمة (البحث العلمي)	غياب الرقابة والبحث العلمي.	الهدف (6)

تقـــويم البيئـــة	نقاط القوة	استراتيجية دفاعية

الداخلية تقويم البيئة الخارجية		
التهديدات		**الأهداف العملية**
إخضاع المتنزه لنظام الخدمة المدنية.	وجود نظام خاص بالمتنزه وتعليمات صادرة بموجبه.	الهدف (7)
	وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار.	
	وجود مظلة تنسيقية تجمع أصحاب العلاقة.	
	هيكل تنظيمي معتمد ومهام إدارية واضحة.	
ضعف التشريعات والأنظمة الناظمة لعمل المنتزه البحري.	• كادر محلي مؤهل. • هيكل تنظيمي معتمد ومهام إدارية واضحة. • أصحاب العلاقة ممثلين ضمن مؤسسات مجتمع مدني. • وجود نظام خاص بالمتنزه وتعليمات صادرة بموجبه. • صلاحيات الضابطة العدلية لموظفي المتنزه. • وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار. • وجود مخطط لاستعمالات المتنزه Zoning • وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمتنزه. • وجود مظلة تنسيقية تجمع أصحاب العلاقة.	الهدف (7) الهدف (9)- تفعيل النظام الخاص بالمتنزه ضمن التعاون التكاملي مع كافة الشركاء كل في تخصصه ومجاله.
تزايد أعداد الزوار بما لا يتناسب مع مساحة وإمكانيات المتنزه.	توفر مرافق خدمة للزوار صلاحيات الضابطة العدلية لموظفي المتنزه	الهدف (4)- تطوير خطة الزوار

	وجود مخطط لاستعمالات المتنزه Zoning نقطة جذب سياحي وترفيهي كونه الوحيد البحري في المملكة	
ازدياد عدد مراكز الغوص والقوارب الزجاجية وقوارب الصيد.	• تنوع حيوي مميز. • وجود مظلة تنسيقية تجمع أصحاب العلاقة. • وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمتنزه. • وجود مخطط لاستعمالات المتنزه Zoning • وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار. • صلاحيات الضابطة العدلية لموظفي المتنزه. • وجود نظام خاص بالمتنزه وتعليمات صادرة بموجبه. • أصحاب العلاقة ممثلين ضمن مؤسسات مجتمع مدني.	الهدف (3) الهدف (10)- مراجعة وتحديث خطة تقسيم المتنزه لتلبي أهداف الحماية وبالتوافق مع مصالح المستخدمين.
عدم الوعي الكافي من المجتمع بأهمية البيئة البحرية وضرورة المحافظة عليها.	• المشاركة الفاعلة في برامج التوعية البيئية والمجتمعية والمبادرات المختلفة في ما يخص حماية البيئية والساحل. • وجود خطة إعلامية متبعة (نشرة شهرية ، صفحات تواصل اجتماعي).	الهدف (11)- مراجعة خطة التوعية لتشمل شريحة أوسع من مستخدمي الشاطئ والمتنزه.
مركزية الإدارة للمتنزه من قبل السلطة.	• كادر محلي مؤهل • هيكل تنظيمي معتمد ومهام إدارية واضحة. • وجود الإدارة الموقعية في نفس موقع المتنزه. • وجود نظام خاص بالمتنزه وتعليمات صادرة بموجبه.	الهدف (7)

	• وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار. • وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمتنزه. • وجود مظلة تنسيقية تجمع أصحاب العلاقة.	
الاستثمارات السياحية بأنواعها.	• وجود نظام خاص بالمتنزه وتعليمات صادرة بموجبه. • وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار. • وجود مخطط لاستعمالات المتنزه Zoning.	الهدف (3) والهدف (8)
تعدد الجهات المستخدمة والمستفيدة مع ضعف التنسيق فيما بينها.	• وجود الإدارة الموقعية في نفس موقع المتنزه • أصحاب العلاقة ممثلين ضمن مؤسسات مجتمع مدنـي وحكومي. • وجود نظام خاص بالمتنزه وتعليمات صادرة بموجبه. • وجود تنسيق مستمر وتواصل دائم مع الجمعيات وأصحاب المصالح في منطقة الساحل الجنوبي والمتنزه.	الهدف (1)والهدف (3)
الأوضاع السياسية المحيطة (الربيع العربي).	• وجود مظلة تنسيقية تجمع أصحاب العلاقة. • المشاركة الفاعلة في برامج التوعية البيئية والمجتمعية والمبادرات المختلفة في ما يخص حماية البيئية والساحل	الهدف (1) والهدف (11)
عدم تطبيق نظام المخالفات من الجهات المعنية	• وجود الإدارة الموقعية في نفس موقع المتنزه. • أصحاب العلاقة ممثلين ضمن مؤسسات مجتمع مدنـي وحكومي.	الهدف (9)

	• وجود نظام خاص بالمتنزه وتعليمات صادرة بموجبه. • صلاحيات الضابطة العدلية لموظفي المتنزه. • وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار. وجود مخطط لاستعمالات المتنزه Zoning.	
التلوث الناتج من البواخر المارة	• وجود الإدارة الموقعية في نفس موقع المتنزه. • أصحاب العلاقة ممثلين ضمن مؤسسات مجتمع مدني وحكومي. • وجود نظام خاص بالمتنزه وتعليمات صادرة بموجبه. • صلاحيات الضابطة العدلية لموظفي المتنزه. • وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار. • وجود مخطط لاستعمالات المتنزه Zoning.	الهدف (9)
الكوارث الطبيعية		الهدف (3)- حيث تشمل خطة إدارة الشاطئ بند المخاطر والكوارث الطبيعية.
التغير المناخي		الهدف (6)
ضعف دور الإعلام	• وجود خطة إعلامية متبعة (نشرة شهرية ، صفحات تواصل اجتماعي). • المشاركة الفاعلة في برامج التوعية البيئية والمجتمعية والمبادرات المختلفة في ما يخص حماية البيئة والساحل.	الهدف(12)- تطوير برامج اتصال وتواصل ممنهج مع كافة المعنين والمؤثرين والمتأثرين بإدارة المتنزه البحري.
تغير السياسات بتغير الإدارات في السلطة	• كادر محلي مؤهل لكنه غير كاف.	الهدف (7)

	• هيكل تنظيمي معتمد ومهام إدارية واضحة. • وجود الإدارة الموقعية في نفس موقع المتنزه. • أصحاب العلاقة ممثلين ضمن مؤسسات مجتمع مدنـي وحكومي. • وجود نظام خاص بالمتنزه وتعليمات صادرة بموجبه. • وجود لجنة لإدارة المتنزه ووجود لجان أخرى مثل لجنة تقييم الأضرار.	
قرب ميناء الركاب الجديد		الهـدف (3)- حيـث تشـمل خطـة إدارة الشـاطئ الإجـراءات التخفيفيـة لمينـاء الركاب الجديد.

وبما أنه قد تم التعامل مع كل المهددا ت في ظل نقاط القوة، فإنه لا يوجد وحسب التحليل أي استراتيجية انسحابية يجب على إدارة المتنزه اتبعاها.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هوشبكة عالمية معنية بالتنمية ومنظمة تابعة للأمم المتحدة تدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الشعوب لبناء حياة أفضل، وهي تعمل في ١٦٦ دولة وتساعدهم في تطوير حلولهم لمواجهة تحديات التنمية المحلية والعالمية، كما تعمل على تطوير القدرات المحلية من خلال موظفيها وشريحة واسعة من الشركاء.

Empowered lives.
Resilient nations.

لمزيد من المعلومات:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ص.ب. ٩٤١٦٣١ -عمان ١١١٩٤ الأردن
شارع اسحاق العدوان
بناية رقم ١٦- مقابل مركز أمن الشميساني
بريد الكتروني: registry.jo@undp.org
هاتـف: 420 5100 6 962+
فاكس: 430 5100 6 962+